



شعبة حقوق الفلسطينيين

المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين

الذي عقدته

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
بالتعاون مع حكومة ماليزيا ومؤسسة بيردانا للسلام العالمي

دعم جنوب شرق آسيا لحقوق الشعب الفلسطيني

كوالا لامبور، 28 و 29 شباط/فبراير 2020

المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
4	ثانيا - الجلسة الافتتاحية
6	ثالثا - الجلسات العامة
6	ألف - الجلسة الأولى
9	باء - الجلسة الثانية
12	جيم - الجلسة الثالثة
15	رابعا - الجلسة الختامية
16	خامسا - المواضيع والتوصيات الرئيسية
	المرفقات
17	الأول - البرنامج
20	الثاني - موجز الرئيس

أولا - مقدمة

- 1 - عُقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين، الذي تناول موضوع "دعم جنوب شرق آسيا لحقوق الشعب الفلسطيني"، في مركز كوالا لامبور للمؤتمرات في كوالا لامبور يومي 28 و 29 شباط/فبراير 2020، تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونُظم المؤتمر بالتعاون مع حكومة ماليزيا ومؤسسة بيردانا للسلام العالمي، ووفقا لقراري الجمعية العامة 10/74 و 12/74.
- 2 - وضم وفد اللجنة إلى المؤتمر رئيس اللجنة والممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، شيخ نيانغ؛ وعضوا اللجنة، الممثل الدائم لماليزيا، محمد هاسرين عيديد، ونائب الممثل الدائم لإندونيسيا، محمد ك. كوبا؛ والمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، رياض منصور.
- 3 - وتألف المؤتمر من جلسة افتتاحية، وثلاث جلسات عامة وجلسة ختامية. وتألفت الجلسة الافتتاحية من بيانات أدلى بها رئيس اللجنة وممثلو دولة فلسطين والأمم المتحدة، فضلا عن كلمة رئيسية ألقاها رئيس وزراء ماليزيا، مهاتير بن محمد. وسبق الجلسة الافتتاحية اجتماع مجاملة عقده وفد اللجنة مع السيد محمد. وكانت مواضيع الجلسات العامة هي "الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة"، و "عمل المجتمع المدني" و "الدعم الإقليمي لحقوق الفلسطينيين".
- 4 - وضم المشاركون في المؤتمر الذين زاد عددهم على 300 مشارك ممثلي الدول الأعضاء، والدول المراقبة غير الأعضاء، ومنظمات حكومية دولية، ومنظمات من المجتمع المدني، فضلا عن ممثلي وسائل الإعلام المعتمدين الذين غطوا الحدث (انظر المرفق الأول).
- 5 - ويمكن الاطلاع على موجز الرئيس والبيانات ومواد المؤتمر الأخرى على الموقع الشبكي للجنة.

اليوم الأول

ثانياً - الجلسة الافتتاحية

- 6 - ترأس الجلسة الافتتاحية شيخ نيانغ، رئيس اللجنة والممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة.
- 7 - وأثنى السيد نيانغ في بيانه الافتتاحي على ماليزيا لدورها الطويل الأمد في دعم القضية الفلسطينية، بما في ذلك بوصفها عضواً في اللجنة، وعلى عملها من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني. وأكد أن الحل العادل الذي يسمح للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على السواء بالعيش في دولتيهما ذاتي السيادة، جنباً إلى جنب في سلام وازدهار، هو في صميم قضية فلسطين، وأن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك الهدف هو حل الدولتين. وحذر من أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يحول دون التوصل إلى هذا الحل لقضية فلسطين. وحذر بصفة خاصة من جماعات الضغط الدولية المؤيدة للاحتلال، بما في ذلك في أستراليا وأوروبا وأمريكا الشمالية، التي حاولت تغيير جوهر النزاع من نزاع بشأن قيام دولة واحدة، هي إسرائيل، باحتلال الأرض الفلسطينية وبناء مستعمرات فيها بصورة غير قانونية، إلى خطاب عن أرض متنازع عليها، لكل من الطرفين مطالب متساوية فيها.
- 8 - ودعا السيد نيانغ الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي اعترفت بالفعل بدولة فلسطين إلى إقناع الأعضاء الآخرين الذين لم يعترفوا بها بعد بالقيام بذلك، وأن يستغلوا علاقاتهم الجيدة مع أستراليا وأوروبا لإقناعهم بالمشاركة بنشاط أكبر في إنشاء آلية متعددة الأطراف للتفاوض بين إسرائيل وفلسطين. وأشار إلى أن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني هو بين من يقفون إلى جانب الحقيقة والعدالة وبين من يستفيدون من الروايات الكاذبة والاضطهاد.
- 9 - وتحدث ستيفان بريسنر، منسق الأمم المتحدة المقيم لماليزيا وممثل الأمين العام لدى المؤتمر، فأشاد باللجنة لالتزامها الثابت بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية. وأكد التزام الأمم المتحدة بمساعدة الطرفين على التغلب على المأزق الحالي والعودة إلى إجراء مفاوضات مجدية من أجل إنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.
- 10 - وأثنى السيد بريسنر على الجهود التي بذلتها اللجنة لعقد المؤتمر في وقت يسوده التوتر في الشرق الأوسط، وأكد أن ثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إيجاد حل سياسي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وفيما يتعلق برؤية الولايات المتحدة للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، قال إن موقف الأمم المتحدة لا يزال يعتبر أن ضم إسرائيل للأرض الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، إن حصل، سيكون أمراً منافياً للقانون الدولي ومن شأنه أن يوصل الباب في وجه المفاوضات بشأن حل مجدٍ قائم على وجود دولتين. وأكد من جديد أن القدس لا تزال مسألة تتعلق بالوضع النهائي، وأن الخطوات الأحادية الجانب الرامية إلى تغيير وضع المدينة وطابعها تتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وشجع المجتمع الدولي، بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة، على استغلال هذا العام كفرصة للتمسك بقيم ميثاق الأمم المتحدة من أجل تعزيز إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

11 - وألقى المراقب الدائم عن دولة فلسطين، رياض منصور، الضوء على العلاقة التاريخية المتينة بين فلسطين وماليزيا، وأشار إلى أن ماليزيا لعبت دوراً رئيسياً في اتخاذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016) باعتباره أحد الأمثلة العديدة على دعمها الثابت للقضية الفلسطينية.

12 - وفي معرض حديثه عن مقترح السلام الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً، أشار السيد منصور إلى هذا المقترح باعتباره خطوة في مسيرة العدوان السياسي على الشعب الفلسطيني، واستمراراً للاعتراف السابق بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى المدينة، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. ودعا جميع المسلمين واليهود والمسيحيين، وكذلك شعب ماليزيا، إلى الدفاع عن المدينة المقدسة كجزء من مسؤوليتهم الجماعية وعدم السماح بأن تقع تحت السيطرة السيادية للسلطة القائمة بالاحتلال. وأكد أن مقترح الولايات المتحدة، في حال تنفيذه، سيضع كامل فلسطين تحت سيطرة إسرائيل، وسيحولها إلى كيان خاضع لنظام الفصل العنصري. وليس هناك حاجة إلى خطة جديدة؛ والمطلوب بدلاً من ذلك هو حشد القوى لدعم توافق الآراء العالمي والضغط من أجل تنفيذ الاتفاقات الثنائية القائمة وقرارات الأمم المتحدة.

13 - وأعرب رئيس وزراء ماليزيا، مهاتير بن محمد، في خطابه الرئيسي، عن اعتزازه وسعادته بالتزام ماليزيا بالتصدي لمحنة الشعب الفلسطيني وجهودها المتواصلة في هذا الصدد. وأشاد برباطة أُم جنوب شرق آسيا لنجاحها في إدماج بلدان ذات مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية والنظم السياسية والأعراف والخلفيات الثقافية، وحث الدول الأعضاء فيها على استغلال التعاون فيما بينها للسعي لتحقيق العدالة والسلام لصالح المضطهدين. وقال إنه ينبغي لصوت الرابطة الجماعي في المنطقة أن يتبنى أكثر من مجرد التنمية الاقتصادية وأن ينشئ جبهة موحدة تدعم حقوق الفلسطينيين. ودعا إلى استخدام جميع المنابر، سواء كانت للرابطة أو غيرها، لمواصلة الإعراب عن القلق والغضب إزاء الاحتلال الإسرائيلي.

14 - وفي إشارة إلى مقترح السلام الذي قدمته الولايات المتحدة، ردّد السيد بن محمد موقف بلده بأن الخطة غير مقبولة مطلقاً وظالمة بشكل فادح. وهي تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ومبدأ حل الدولتين على أساس حدود عام 1967 وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وأدان موافقة الولايات المتحدة على أن تضم إسرائيل جميع مستوطناتها غير القانونية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة والحوض الزراعي الشاسع لغور الأردن. وقال إنه من غير المقبول ألا يُسمح لفلسطين بموجب الاتفاق المقترح بأن تشكل جيشاً، في حين أن إسرائيل تسيطر على أمنها وحدودها ومياهها الساحلية ومجالها الجوي.

15 - وذكر السيد بن محمد أن النكبة متواصلة من أكثر من 70 عاماً وأنه لم تنشأ أي محكمة للضحايا الفلسطينيين، على النقيض من محكمة نورمبرغ التي أنشئت ضد الألمان بعد الحرب العالمية الثانية. وقال إن ماليزيا ستواصل الدفاع عن حقوق المضطهدين وستحترم في الوقت نفسه جميع البلدان وسيادتها، بغض النظر عن معتقداتها الأيديولوجية.

ثالثاً - الجلسات العامة

ألف - الجلسة الأولى

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة

16 - ترأس وأدار حلقة النقاش التي ركزت على موضوع "الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة" شيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتألفت الحلقة من أربعة مشاركين هم: دلال عريقات، وهي أستاذة مساعدة في العلاقات الدولية؛ وأليكس كين، وهو خبير في شؤون الشرق الأوسط؛ وعمر الدجاني، وهو أستاذ في القانون؛ وعبد الرحمن آينتي، مدير الشراكات الاستراتيجية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

17 - وانضمت السيدة عريقات إلى المؤتمر عبر الفيديو من الضفة الغربية في الأرض الفلسطينية المحتلة، فتحدثت عن تداعيات إعلان خطة الولايات المتحدة المسماة "السلام من أجل الازدهار" في 28 كانون الثاني/يناير 2020، التي كانت قيد الإعداد منذ الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، في 6 كانون الأول/ديسمبر 2017. وقالت إن الخطة والإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في سياقها تشكل انتهاكا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن 242 (1967) و 253 (1968) و 267 (1969) و 576 (1985) و 578 (1985) و 2334 (2016). ووفقا لاستطلاعات الرأي الأخيرة، رفض 94 في المائة من الجمهور الفلسطيني المقترح، كما رفضه الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرهما من المنظمات الحكومية الدولية. وقالت إنه ينبغي لهذا الرفض أن يكون بمثابة تذكير لإدارة الولايات المتحدة بأهمية قرارات الأمم المتحدة، التي تحظى بتوافق آراء عالمي والتي أدت إلى الحل التوفيق التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي وافقت على التحول من المقاومة المسلحة نحو استراتيجية تعتمد على محادثات السلام والمفاوضات، واعترفت بدولة إسرائيل وقبلت بإنشاء الدولة الفلسطينية على 22 في المائة من فلسطين في عهد الانتداب.

18 - وأشارت السيدة عريقات إلى تقرير موجز عن مقترح الولايات المتحدة أطلعت الجمهور الفلسطيني عليه باللغتين العربية والانكليزية لكي يتمكن من وضع خطته المضادة المفصلة، وقالت إن الخطة مقسمة إلى إطارين. الأول سياسي، ويتناول ما تم تحديده في اتفاقات أوسلو على أنه مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك القدس واللاجئين والسجناء والحدود والأمن والعلاقات الدولية والسيادة. ويتجاهل هذا المقترح عمداً قرارات الأمم المتحدة ويضع إطاراً سياسياً عنصرياً محل خلافه مسائل التسوية النهائية لصالح مصالح إسرائيل الفضلى. أما الإطار الثاني فهو اقتصادي، ويهدف إلى تيسير استثمارات تزيد على 50 مليار دولار على مدى عشر سنوات في شكل منح وقروض من الدول العربية وليس المعونة المقدمة من الولايات المتحدة. وبعبارة أخرى، إن الخطة التي تقع في 180 صفحة هي رؤية طموحة للازدهار من خلال خطة استثمار اقتصادي لفلسطين والشرق الأوسط، تدفع ثمنها المنطقة نفسها. وحذرت من أن الخطة تركز بشكل كبير على تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، بناءً على محاولة الولايات المتحدة تحقيق الرؤية الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية داخل فلسطين. وقالت إنه لو كانت خطة الولايات المتحدة تستند إلى قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الثنائية القائمة، فإن الأرض الفلسطينية المحتلة ستجني مكاسب من حيث العائدات الاقتصادية أكبر من تلك التي تدعي الصفقة الحالية أنها تحققها.

19 - وشددت السيدة عريقات على أنه من المهم أن تكون هناك استراتيجية فلسطينية غير قائمة على ردود الفعل وغير عفوية وألا تعتمد على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقالت إن الجملة الوحيدة التي تتفق معها في خطة الولايات المتحدة هي أن السلام يمكن تحقيقه، نظراً لأن الفلسطينيين طموحون ويعملون بجد وقادرون على تغيير الواقع البائس المفروض عليهم وعلى تحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة بأسرها.

20 - وركز السيد كين ملاحظاته على الساحة السياسية للولايات المتحدة، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 والنقاش الدائر حول النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وقال إن ما يسمى بـ "خطة القرن" لم تسهم إلا في التعجيل بجعل سياسات الولايات المتحدة أكثر استقطاباً فيما يتعلق بالنزاع. وقد نسفت إلى حد كبير الحكومة الحالية الوضع الراهن للدعم الذي يقدمه الحزبان لإسرائيل من خلال عدة خطوات أحادية الجانب، بدءاً بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ووصولاً إلى تقديم وعد بالقيام بالأمر نفسه بالنسبة للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية - وتكامل كل ذلك بإصدار مقترح السلام الأحادي الجانب.

21 - وتابع قائلاً إن المقترح سلط الضوء أيضاً على الانقسامات داخل الحزب الديمقراطي، حتى لو كان متحداً في انتقاده للخطة. فقد أكد جميع مرشحي الرئاسة الديمقراطيون البارزين دعمهم لحل الدولتين. غير أن بعض المرشحين ذكروا أنهم لن يسمحوا باستخدام المعونة العسكرية الأمريكية لإسرائيل من أجل ضم الأراضي في الضفة الغربية، وأنهم سينظرون في التراجع عن نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس كوسيلة للضغط على إسرائيل للعودة إلى طاولة المفاوضات. وبالمثل، يفكر ائتلاف من الديمقراطيين التقدميين في كونغرس الولايات المتحدة في ربط تقديم المعونة العسكرية للولايات المتحدة بسجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، في حين أن قيادة الحزب لا توافق على ذلك. ويتوقف مستقبل مقترح الولايات المتحدة على نتيجة الانتخابات الرئاسية: فمن المرجح أن يستمر الرئيس ترامب في ولايته الثانية في اتخاذ موقف عدواني ضد الفلسطينيين، بالتحالف مع إسرائيل.

22 - وركز السيد الدجاني على مسؤولية الدول الثالثة في إشارة إلى اعتراف الولايات المتحدة بسيادة إسرائيل على القدس الشرقية، وسيادتها في إطار خطة الولايات المتحدة في المستقبل أيضاً على أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، فأشار إلى حكم لجنة القانون الدولي بشأن محاولة اكتساب السيادة على الأراضي عن طريق إنكار حق الشعوب في تقرير المصير باعتباره نوعاً من الإجراءات التي ينبغي للدول أن تمتنع عنها أو عن الاعتراف بها باعتبارها عملاً قانونياً. ولأن تنفيذ القانون الدولي عملية لا مركزية، فإن أهمية آثار الإجراءات التي تتخذها حكومة الولايات المتحدة سيقصر على الأهمية التي يوليها إياها المجتمع الدولي. غير أنه سيكون للضم القضائي الإسرائيلي - وإن لم يعترف به المجتمع الدولي - تأثير عملي فوري هائل على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، من خلال إضفاء الطابع الرسمي على عملية الضم الزاحف التي طال أمدها. وبناء على ذلك، على الرغم من أن عدم اعتراف الحكومات الأخرى بهذه الإجراءات خطوة أولى ضرورية، فإنه لن يكون كافياً لوحده. ولن تحصل تغيرات تحويلية في النزاع بمجرد إلقاء وزراء الخارجية بيانات تدين انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

23 - وقال السيد الدجاني إن إسرائيل لن تتبنى التغيير ما لم تُجبر على القيام بذلك. والطريق الوحيد للمضي قدماً هو تعزيز نطاق وفعالية مبادرات المجتمع المدني مثل المقاطعة وسحب الاستثمارات. وينبغي أن تُستكمل هذه الخطوات بإجراءات حكومية جماعية، بما فيها فرض الجزاءات. وخلص إلى أن مقترح الولايات المتحدة، مع ذلك، قد يسهم مساهمة إيجابية بإلزام الرئيس القادم للولايات المتحدة بأن يقوم بأكثر من مجرد

تعديل سياسة الولايات المتحدة، وذلك بإتاحة إعادة صوغها بالكامل، فضلاً عن فتح الباب أمام استكشاف رؤى بديلة للحل السلمي، بما في ذلك أطر من قبيل القومية الثنائية والنظام الفيدرالي والنظام الكونفدرالي.

24 - وقدم السيد آينتي لمحة عامة عن ولاية الأونروا وعملاتها، حيث تقدم الوكالة خدمات شاملة - تضم في جملة أمور التعليم والرعاية الصحية والغوث والخدمات الاجتماعية والتمويل البالغ الصغر - لـ 5,6 مليون لاجئ فلسطيني، مثلاً من خلال أكثر من 700 مدرسة في الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، يدرس فيها ما يقرب من 600 000 طالب. ونظراً لمختلف حالات الأزمات التي يجد اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم فيها، على الوكالة أن تزيد من دعمها في بعض الأحيان. ففي غزة وحدها، تقدم الأونروا حالياً مساعدات غذائية إلى مليون فلسطيني، مقارنة بـ 100 000 فلسطيني في عام 2007، قبل الحصار الإسرائيلي. و 99 في المائة من موظفي الأونروا ذاتها هم من اللاجئين الفلسطينيين.

25 - وفيما يتعلق بمسألتني مقترح الولايات المتحدة والحالة الميدانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ردد السيد آينتي وجهة نظر المتحدث السابق بأن الفلسطينيين يرفضون الخطة رفضاً قاطعاً لأنهم يرون أنها تغلق أفق حل الدولتين القائم على الاتفاقات الدولية والقانون الدولي. وأشار إلى تحديات إضافية تواجه الموقف الفلسطيني بسبب تغير الموقف تجاه قضية فلسطين في العالم العربي. وقد تصاعدت التوترات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ الإعلان عن مقترح الولايات المتحدة، وترافق ذلك مع تكثيف أنشطة المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية وهدم ممتلكات الفلسطينيين في القدس الشرقية، وكل ذلك في ظل استمرار عجز الفلسطينيين عن الدفاع عن حقوقهم في المحاكم الإسرائيلية والحصول على التصاريح اللازمة للبناء على أرضهم. وقال إن نشوب حرب أخرى في قطاع غزة هي مجرد مسألة وقت، نظراً للوضع الحالي المتوتر.

المناقشة

26 - في المناقشة التي تلت ذلك، سأل المشاركون عن ميزانية الأونروا التي عملت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تقليصها كوسيلة لإجبار الفلسطينيين على قبول مقترح الولايات المتحدة للسلام؛ وسألوا أيضاً عن تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعن السيناريوهات المحتملة للنزاع بعد انتخابات الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

27 - واعتبر المتحدثون وقف الولايات المتحدة تمويل الأونروا نهجاً عقابياً تتبعه الحكومة الحالية تجاه فلسطين ككل. وقد شكل قرار الولايات المتحدة الأمريكية وقف تمويل الأونروا مفاجأة للوكالة بسبب وجود اتفاق قائم يقضي باستمرار التمويل بعد عام 2017. وساعدت حملة الأونروا لجمع التبرعات المسماة "الكرامة لا تقدر بثمن" على تعبئة موارد إضافية من خلال التعهد بتقديم تبرعات يتعين تجديدها كل عام.

28 - وفيما يتعلق بالتحقيق الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب المزعومة التي ارتكبتها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، أوضح أحد المتكلمين أنها إحدى أفضل الأدوات المتاحة للشعب الفلسطيني للحصول على تعويضات عن الضرر الذي لحق به بسبب إسرائيل، ولكنه أعرب عن خيبة أمله إزاء ردود فعل بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي يمكنها تقديم مزيد من الدعم لعملية المحكمة الجنائية الدولية. وفيما يتعلق بالتأثير المحتمل لانتخابات الولايات المتحدة لعام 2020 على حل الدولتين، قال متحدث آخر إن الولايات المتحدة كانت لسنوات راغبة عن ممارسة ضغوط ملموسة على إسرائيل للامتثال للقانون الدولي، مضيفاً أن هناك فرصة للبدء من جديد بعد انتهاء ولاية حكومة ترامب.

اليوم الثاني

باء - الجلسة الثانية

عمل المجتمع المدني

29 - ترأس محمد ك. كويا، نائب الممثل الدائم لإندونيسيا، حلقة النقاش الثانية التي ركزت على موضوع "عمل المجتمع المدني"، وتولى أيضاً إدارتها. وتألفت الحلقة من ثلاثة خبراء هم: أكرم النتشة، المنسق الإعلامي لمنظمة شباب ضد الاستيطان؛ ودعاء قريع، رئيسة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية؛ وأنغ سوي تشاي، وهي ناشطة مناصرة لفلسطين منذ فترة طويلة وجراحة عظام مقرها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

30 - وتحدث السيد النتشة عن طريق التداول بالفيديو من الخليل، فوصف عمل المجتمع المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 2008 وتحديداً في الخليل، التي لها وضع خاص في الضفة الغربية لأن المستوطنين الإسرائيليين يعيشون ليس فقط حول وسط المدينة، بل فيه أيضاً. وتتسبب هذه الحالة في أعمال عنف يومية وانتهاكات لحقوق الإنسان يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون وقوات الأمن الإسرائيلية، وكان من أبشعها قيام مستوطن إسرائيلي في عام 1994 بقتل مصلين فلسطينيين في الحرم الإبراهيمي. وعلى مدى السنوات الـ 26 التالية حتى اليوم، واصلت السلطة القائمة بالاحتلال تعزيز وجود المستوطنين الإسرائيليين في الخليل وقيدت حياة السكان الفلسطينيين، بما في ذلك عن طريق إغلاق وسط المدينة والأسواق الرئيسية فيها.

31 - وفي إطار المقاومة الشعبية السلمية للاحتلال الإسرائيلي، قام المجتمع المدني في الخليل بعدة مبادرات، بما في ذلك حملة دولية للحث على إعادة فتح الشوارع أمام الفلسطينيين، والتوعية بسياسات الفصل العنصري المتبعة ضد الفلسطينيين في الخليل. وساعدت حركة شبابية على إقامة شراكات مع حركات أخرى في جميع أنحاء العالم، حيث تواصلت مع ناشطين اجتماعيين وصحفيين وبرلمانيين حتى يتمكنوا من ممارسة الضغط على حكوماتهم لتغيير الوضع الراهن في الخليل. وتشمل المبادرات الأخرى تدريب الشباب وتزويدهم بكاميرات لتوثيق الانتهاكات التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون وقوات الأمن بهدف تبادل نشر تلك المواد على المنابر الاجتماعية وإحالتها إلى وسائل الإعلام الدولية. وعلاوة على ذلك، أطلقت منظمة شباب ضد الاستيطان حملة لتدريب الفلسطينيين المحليين على زراعة أشجار الزيتون ودعم المزارعين بجمع محصول الزيتون من الحقول، ولا سيما تلك المجاورة للمستوطنات الإسرائيلية، كوسيلة لتشجيعهم على البقاء في مدينتهم وأراضيهم.

32 - وتحدثت السيدة قريع عن طريق التداول بالفيديو من رام الله، فقدمت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بوصفها تحالفاً يضم 142 منظمة غير حكومية تعمل في مختلف القطاعات، بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والثقافة والشباب والمرأة، لصالح الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية من أجل تعزيز صموده، وإسماع صوت أضعف الناس وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة لهم. فبعد مرور 72 عاماً على النكبة، و 50 عاماً على احتلال ما تبقى من الأرض الفلسطينية و 25 عاماً على اتفاقات أوسلو، ما زال الوضع في تدهور. وأضافت أنه في ذلك الوقت، تعمل حكومة الولايات المتحدة كشريك لإسرائيل في جرائمها وانتهاكاتها المتكررة، وكذلك في تنفيذ سياساتها المستمرة المنطوية على التشريد القسري للأسر الفلسطينية، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، وسن القوانين التمييزية، وهدم المنازل والمباني، ونقل المستوطنين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة.

33 - وأشارت إلى أن إحدى نتائج هذه الأعمال تحوّل نصف مليون فلسطيني إلى عاطلين عن العمل، ولا سيما الشباب، بينما يواجه العاملون في المستوطنات الإسرائيلية ظروفًا خطرة وبائية. وينتشر الفقر بشكل كبير بين المزارعين وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال والشباب. وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة وارتفاع مستويات الاستبعاد والعداء، أكدت السيدة قريع أن المنظمات الفلسطينية غير الحكومية لا تتوقف عن العمل في سعيها إلى التأثير على السياسات التي تضر بالشعب الفلسطيني وتكافح الظلم، وتعمل من أجل تقريره لمصيره والحفاظ على أرضه. ودعت المجتمع الدولي باسم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية إلى المجاهرة برفض مقترح الولايات المتحدة، ومساعدة الشعب الفلسطيني على الصمود، ووضع حد لحصانة قوة الاحتلال وإفلاتها من العقاب عن طريق تطبيق المعايير الدولية للعدالة والقانون الدولي وفرض جزاءات على إسرائيل، وتمكين الشعب الفلسطيني من أعمال حقوقه غير القابلة للتصرف - وفي المقام الأول حقه في تقرير المصير - بما يتماشى مع القرارات الدولية. وقالت إن الشعب الفلسطيني لا يطلب من حقوق الإنسان أكثر مما يطلبه غيره، ولكنه لا يقبل بأقل ما يقبله غيره منها.

34 - وتحدثت السيدة تشاي عن تجربتها التي دامت عقوداً في مساعدة الشعب الفلسطيني في لبنان والأرض الفلسطينية المحتلة، مثلاً بوصفها جراحة عظام تعمل مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وفي معرض وصفها لمعاناة الأطفال الفلسطينيين ومشاهد الموت والدمار خلال الحرب الأهلية في لبنان، أوضحت أنها شهدت لأول مرة صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني في مخيمات اللاجئين في الثمانينات. وإلى جانب دعم اللاجئين الفلسطينيين كطبيبة، أدلت بشهادتها كشاهدة أمام محكمة إسرائيلية في القدس بشأن انتهاكات قوات الدفاع الإسرائيلية في سياق لجنة تحقيق في أحداث وقعت في مخيمات اللاجئين في بيروت.

35 - وتطرقت السيدة تشاي إلى الحالة الراهنة، فشجبت مقترح الولايات المتحدة، نظراً لأنه يهدف إلى إلغاء وضع اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم في العودة إلى ديارهم. وأشارت إلى زيارتها للمركز العالمي لإحياء ذكرى محرقة اليهود في القدس، حيث أدركت أنه بني فوق قرية فلسطينية سابقة دمرت في حرب عام 1948، وأنه يمكن للمرء أيضاً أن يرى من ذلك الموقع قرية دير ياسين الفلسطينية السابقة، حيث ذبح العديد من المدنيين أثناء نفس النزاع، وشددت على أن جوهر أي سلام في الشرق الأوسط هو العدالة واحترام الآخرين، ودعت الجمهور والمتقنين في الرأي معها إلى الحفاظ على تلك المبادئ في صميم عملهم.

المناقشة

36 - رداً على سؤال عن آثار الانقسام الداخلي بين حماس في غزة والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية على عمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على أرض الواقع، أقر أعضاء حلقة النقاش بأن هناك تحديات تواجه تعبئة الموارد والعمل الموحد. فعلى سبيل المثال، هناك منظمات عديدة لها فروع في كل من غزة والضفة الغربية، ولكن من الصعب تحويل الأموال بين المنطقتين. ودفع المتكلمون مع ذلك بأن مسألة استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الأساسية تتقدم من حيث الأولوية على الحل السياسي بين الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، أشير إلى أنه في حين أن الاحتلال مريح لإسرائيل، فإنه من الصعب على الاقتصاد الفلسطيني أن ينمو في ظلّه.

37 - وتطرق المشاركون في حلقة النقاش إلى خيارات الدعم في جنوب شرق آسيا، فأبرزوا أنه سيكون من الصعب على منظمات المجتمع المدني الماليزية الذهاب إلى الأرض الفلسطينية المحتلة ومساعدة الفلسطينيين بشكل شخصي بسبب القيود المفروضة في ظل الاحتلال، غير أنه يمكنها أن تساعد في تثقيف

الجمهور في بلدها والمنطقة بشأن قضية فلسطين. ويمكن أن تشمل المشاريع الأخرى تشجيع المشاريع المشتركة في برامج التنمية وسبل العيش من خلال المنظمات الخيرية التي من شأنها أن تعزز القدرة الإنتاجية لفلسطين، وبالتالي صمود الفلسطينيين في الحفاظ على أراضيهم. وأثارت التعليقات على حل الدولتين مسألة دور اللجنة في حث أجهزة الأمم المتحدة على إنهاء إفلات إسرائيل من العقاب والتصدي لانتهاكاتها لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة.

38 - وردا على الحجج والمداخلات التي تشكك في صلاحية حل الدولتين في مشهد سياسي متغير، أكد ممثلو الحكومة الفلسطينية الحاضرون أن الأولوية هي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وحثوا المشاركين في حلقة النقاش على عدم الوقوع في فخ مناقشة مجردة بشأن حل الدولة الواحدة مقابل حل الدولتين، وبشأن حقوق الأفراد من النهر إلى البحر. ودّكروا الحضور بمسؤولية الدول الثالثة عن منع ضم المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة ووضع حد للحصار المفروض على غزة.

جيم - الجلسة الثالثة

الدعم الإقليمي لحقوق الفلسطينيين

39 - ترأس وأدار محمد هاسرين عيديد، الممثل الدائم لماليزيا، الجلسة العامة التي ركزت على موضوع "الدعم الإقليمي لحقوق الفلسطينيين". وضمت هذه الجلسة أربعة خبراء، هم: شاندرام مظهر، رئيس الحركة الدولية من أجل عالم عادل؛ وزليخة إسماعيل، أمينة مؤسسة بيردانا للسلام العالمي؛ وسارة صالح، ممثلة الشبكة الأسترالية للدفاع عن فلسطين؛ وستيوارت وارد، ممثل حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني التايلندية.

40 - وقال السيد مظهر، في معرض حديثه عن الدعم الإقليمي الذي يقدمه جنوب شرق آسيا للقضية الفلسطينية، إن الحكومات في المنطقة تدعم القضية الفلسطينية عموماً، بينما يوجد على المستوى المجتمعي دعم صريح في بعض البلدان، ولا يوجد سوى دعم ضمني في بلدان أخرى. ودفع بأن هناك علاقة بين انخفاض الدعم المقدم من الحكومات الإقليمية وتراجع الاشتراكية، مستشهداً بمثالين من بين أمثلة أخرى هما فتح الصين سوقها أمام الاقتصاد العالمي والتغيير في إندونيسيا الذي وضع حداً للسياسة اليسارية. وهذا التحول ساعد إسرائيل على احتلال مكانة مرموقة أكثر في المنطقة، من خلال ارتباطها بازدهار النظام الرأسمالي وتوسيعها لنطاق تجارة الأسلحة. فقد أقامت سنغافورة، على سبيل المثال، علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في وقت مبكر. وفي حين أنه لا يمكن عكس مسار هذه الاتجاهات الرأسمالية القوية بسهولة، فإن الضمير الشعبي ووعي النخبة يمكن أن يقوموا بدور تصحيحي، على نحو ما أظهرته بعض بلدان أمريكا اللاتينية، مثل بوليفيا وكوبا وفنزويلا، التي استمرت في دعم القضية الفلسطينية وصمودها بعزيمة ومثابرة أكبر بكثير مما تبديه العديد من البلدان الإسلامية. وأشار إلى أن بلدان جنوب شرق آسيا، على الرغم من أنه سيكون من الصعب عليها أن تفعل الشيء نفسه، فإنها تستطيع مع ذلك أن تغتنم فرص الاستفادة في مجالات التكنولوجيا والتجارة والاستثمارات، مما قد يؤثر في المواقف السياسية تجاه فلسطين. وفي المستقبل، قد يحدد ظهور مراكز قوى جديدة مستوى الدعم الإقليمي لفلسطين.

41 - وقدمت السيدة إسماعيل ولاية مؤسسة بيردانا للسلام العالمي المعتمدة لدى اللجنة، وهي ولاية تعمل على تنشيط السلام وتجريم الحرب. فالمؤسسة تدعو إلى القيام بعمل يتجاوز إنهاء النزاعات، وترجع التعويل على القضاء لإتاحة المساءلة ورد الحقوق. وتتمثل أولويات المؤسسة وغيرها من المنظمات غير الحكومية الماليزية لدعم القضية الفلسطينية في الدعوة وتنوير الجمهور الماليزي بشأن المحنة الفلسطينية من خلال المنتديات والحوارات والمعارض ووسائل التواصل الاجتماعي؛ ودعم مشاريع الهياكل الأساسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مثل إعادة بناء شبكات الصرف الصحي ومحطات تحلية المياه وتوفير المعدات للمختبرات؛ ورعاية البحوث العلمية المتعلقة بآثار أسلحة الدمار الشامل غير المشروعة على المدنيين الفلسطينيين؛ والدعوة لكسر الحصار المفروض على غزة، على سبيل المثال من خلال أسطول الحرية لغزة. وجرى توسيع نطاق بعثات المعونة الإنسانية لتشمل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. وقد شيدت المؤسسة رياض أطفال وشرعت في إقامة مركز لإعادة تأهيل الفلسطينيين الذين أصيبوا بجروح خلال احتجاجات مسيرة العودة الكبرى في غزة.

42 - وسلطت السيدة إسماعيل الضوء على مشاركة المجتمع المدني الماليزي في حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض الجزاءات، وكيفية تعلم المنظمات غير الحكومية في المنطقة من نظيراتها الأوروبية التي تواصل هذه الحملات بنضال. واقترحت تقديم المزيد من الدعم للقضية الفلسطينية في جنوب شرق آسيا، بسبيل منها إقامة مشاريع لمكافحة سعي إسرائيل إلى "محو الذاكرة" الفلسطينية - بهدف تدمير الذاكرة الفردية

والجماعية وفي محاولة لنسف الحضارة والهوية الفلسطينية. ويمكن للمنظمات غير الحكومية الإقليمية أيضاً أن تتصدى لإفلات منتهكي حقوق الإنسان الإسرائيليين مؤسسياً من العقاب، وذلك بإنشاء محاكم، مما يمكن أن يعطي زخماً للإجراءات التي تتخذها المحكمة الجنائية الدولية.

43 - وعرضت السيدة صالح عمل الشبكة الأسترالية للدفاع عن فلسطين، وهي ائتلاف وطني من منظمات غير حكومية يدعو إلى التوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وتهدف الشبكة إلى زيادة الوعي بقضية فلسطين في أروقة البرلمانات، وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، وعن طريق فلسطينيي الشتات في أستراليا. وعلى الرغم من أن حكومة أستراليا الاتحادية قدمت دعماً لا لبس فيه لإسرائيل وحاولت منع لجوء فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، فقد وفرت الشبكة مؤخراً زخماً كبيراً للمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمعالجة القضية الفلسطينية.

44 - وقالت السيدة صالح إن الشبكة الأسترالية للدفاع عن فلسطين عززت التحالفات في جميع أنحاء البلاد. فعلى سبيل المثال، بدأت المنظمات غير الحكومية في استضافة حلقات دراسية شبكية فردية تربط الشباب من شرق أستراليا بغربها، مع التركيز على إظهار أن قضية فلسطين والشعب الفلسطيني، على الرغم من تعقيدها الظاهر، هي مجرد كفاح من أجل تقرير المصير. وتزعمت الشبكة أيضاً معسكر تدريب بشأن وسائل الإعلام والدعوة من أجل شباب فلسطينيين في أستراليا ونيوزيلندا ينتمون إلى خلفيات شتى ولهم مهارات متنوعة للخضوع لتدريب مكثف في مجالات كسب التأييد وتنظيم الحملات ووسائل الإعلام. ولذلك، زودت الشبكة الشباب الفلسطينيين بالأدوات اللازمة لإدراج قضية فلسطين في جدول الأعمال من خلال وسائل وطرق مختلفة، بما في ذلك الوسائل التقليدية والرقمية. والمقصود من هذا النهج أن يكون له أثر مطرد طويل الأجل، بالنظر إلى عدد فلسطينيي الشتات في أستراليا.

45 - ووصف السيد وارد، الذي يمثل حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني التايلندية، كيف بدأ في عام 2007 حركة لدعم قضية فلسطين في تايلند. ووصف جهود التواصل التي بذلها على مر السنين مع حكومة تايلند وأعضاء البرلمان، فضلاً عن تعاونه مع الجالية التايلندية المسلمة بشأن القضية الفلسطينية عن طريق المسجد المركزي في بانكوك. وأشار إلى فعالية المسجد المركزي في إقامة معارض للتعبير، دعمتها الحملة من خلال مبادرات مختلفة، بما في ذلك تقديم العروض ونشر الكتيبات. ووصف التحديات الثقافية التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند الاضطلاع بجهود الدعوة في جنوب شرق آسيا، مثل الحواجز اللغوية وارتفاع تكاليف الترجمة الشفوية، وكيفية التغلب عليها.

46 - وقال السيد وارد إن حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني التايلندية تمكنت، على مدى السنوات التي انقضت منذ إنشائها، من الاضطلاع بدور هام في السلك الدبلوماسي ومع وزارة الخارجية. وتحدث عن اعتراف مملكة تايلند رسمياً بدولة فلسطين وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها في عام 2012 كمثال على مساهمة الحملة.

المناقشة

47 - أثناء المناقشة التي تلت ذلك، ركز المتكلمون على الحملات التي ينظمها المجتمع المدني من أجل الاعتراف بدولة فلسطين. وقيل إن تحالفات المنظمات غير الحكومية والنقابات بوجه عام تعمل جنباً إلى جنب للتواصل مع الأحزاب السياسية الرئيسية من أجل التحفيز على عرض مشاريع قوانين بشأن هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، نظمت الشبكة الأسترالية للدفاع عن فلسطين زيارة قام بها تسعة أعضاء من

حزب العمل الأسترالي إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، مما أدى إلى تحولهم إلى دعاة أقوى داخل الحزب، بالإضافة إلى اعتماد ذلك الحزب لقرار يعترف فيه بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل. وتمثل الخطوة الأخيرة أرضية ومنصة حاسمة يمكن للمجتمع المدني أن يتصرف على أساسها، بمجرد أن يتولى الحزب السلطة.

48 - وعلق متكلم آخر قائلاً إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا لم تقدم موقفاً موحداً للفلسطينيين رداً على سؤال بشأن الجهود الإقليمية. أما فيما يتعلق بمساهمة منظمات دولية من قبيل الأمم المتحدة، فإن اقتراح إنشاء قوة لحفظ السلام في الأرض الفلسطينية المحتلة لن يسهم إلا في ترسيخ الاحتلال من جانب إسرائيل. غير أن المشاركين في حلقة النقاش أشادوا بكفاءة مبادرات المقاومة بلا عنف ضد الاحتلال، ولا سيما حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض الجزاءات، على الرغم من حملات التشهير وتشويه السمعة التي تشنها إسرائيل.

رابعاً - الجلسة الختامية

49 - أبرز الممثل الدائم للسنغال، في ملاحظاته الختامية، نيابة عن اللجنة، وبصفته رئيسها، التوقيت المناسب للمؤتمر الذي عقد بعد وقت قصير من الكشف عن مقترح الولايات المتحدة للسلام بشأن فلسطين وإسرائيل. وأعرب عن امتنانه لكرم الضيافة الذي أبدته حكومة ماليزيا وعلى دعمها الهائل للقضية الفلسطينية.

50 - أما رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، فقد أكد من جديد العلاقة الممتازة التي تربط بين شعبي فلسطين وماليزيا، وأعرب عن تمنياته إقامة علاقات أوثق بين البلدين على أعلى المستويات، نظراً لأن دولة فلسطين تمر بمنعطف حرج، وهي تتطلب التشاور والتنسيق مع الحلفاء على أعلى مستوى ممكن. وحث الدول الأعضاء على تحمل مسؤوليتها القانونية لإبطال خطة الولايات المتحدة للسلام ودعم الخطة العالمية القائمة التي تتوخى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وأعاد تأكيد أن الحل القائم على وجود دولتين هو الحل الوحيد للنزاع، وقال، نقلاً عن الأمين العام، إنه لا توجد خطة احتياطية.

51 - وأشارت نظيرة عثمان، نائبة الأمين العام لوزارة خارجية ماليزيا، إلى أن حكومة بلدها تشرفت باستضافة ذلك المؤتمر الذي تعتبره نقطة انطلاق في اتجاه حل قضية فلسطين التي طال أمدها. وأدانت خطة السلام التي اعتمدتها الولايات المتحدة باعتبارها اعتداء على السلام، ومحكوماً عليها بالفشل، خلافاً للجهود المتعددة الأطراف التي تجسدها اللجنة، من أجل تحقيق حل دائم يتمثل في إقامة دولتين على أساس حدود عام 1967، مع اتخاذ القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، وكذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والاتفاقات التي سبق التوقيع عليها.

52 - وأكدت السيدة عثمان للحضور أن حكومة ماليزيا ستواصل العمل، إلى جانب سائر المجتمع الدولي، من أجل تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والسيادة الوطنية والاستقلال، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وفي هذا الصدد، قالت إن ماليزيا ترحب بالتقرير الذي نشرته مؤخراً مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والذي يعدد فيه 112 كيانا من الكيانات التجارية الضالعة في أنشطة في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وتحث جميع البلدان على أن تنتظر في هذه القائمة وأن تدين بصورة مشتركة تلك المستوطنات باعتبارها مقامة في انتهاك للمادة 49 من اتفاقية جنيف وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ورحبت بقرار المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ودعت المجتمع الدولي إلى مواصلة تعبئة جهود جميع الأطراف، بما فيها المجتمع المدني، من أجل وضع حد للفظائع المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني.

خامسا - المواضيع والتوصيات الرئيسية

فيما يلي المواضيع والتوصيات الرئيسية التي انبثقت عن مداولات المؤتمر :

- لتعزيز الدعم الإقليمي الذي يقدمه جنوب شرق آسيا للقضية الفلسطينية، ينبغي استخدام منابر مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل مواصلة الإعراب عن قلق الدول الأعضاء وسخطها إزاء احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية. وينبغي أن يتبنى صوت رابطة الأمم الجماعي في المنطقة أكثر من مجرد التنمية الاقتصادية فينشئ جبهة موحدة تدعم حقوق الفلسطينيين.
- ينبغي ألا يكتفي الفلسطينيون بمجرد رفض خطة الولايات المتحدة للسلام، وإنما عليهم أن يقدموا مقترحا مضادا مفصلا وأن يضعوا استراتيجية لا تقوم على ردود الفعل ولا تتسم بالعفوية ولا تعول على المجتمع الدولي.
- على الرغم من أن وضع خطة جديدة تماما ليس ضروريا، وأن الاصطفاف وراء توافق الآراء العالمي وتنفيذ الاتفاقات الثنائية القائمة وقرارات الأمم المتحدة كافيان، فإن الكشف عن خطة الولايات المتحدة ينبغي أن يعتبر فرصة لاستكشاف رؤى بديلة للحل السلمي ولرؤية جديدة خاصة بالولايات المتحدة بشأن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
- ينبغي ألا تستتبع مسؤولية الدول الثالثة إصدار بيانات رسمية تدين الخطوات الانفرادية التي تتخذها الدول الأعضاء فحسب؛ وإنما ينبغي أن تعزز أيضاً نطاق مبادرات المجتمع المدني وفعاليتها.
- ينبغي للمجتمع المدني الماليزي، في شراكة مع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، أن يدعو أولا إلى إنهاء الاحتلال ثم أن يشارك في مبادرات من شأنها أن تعزز سبل عيش الشعب الفلسطيني واستدامة دولته اقتصاديا كوسيلة لتعزيز صموده في الأرض.
- إن مبادرات المجتمع المدني في جنوب شرق آسيا الرامية إلى تعزيز إعمال الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، ينبغي أن تسعى إلى إشراك شباب الشتات الفلسطيني في المنطقة وتدريبهم على كيفية إنكاء الوعي بالسياسات التي من شأنها أن تحسن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وأن تؤثر في هذه السياسات.

المرفق الأول



المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين

الذي عقدته

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
بالتعاون مع حكومة ماليزيا ومؤسسة بيردانا للسلام العالمي

دعم جنوب شرق آسيا لحقوق الشعب الفلسطيني

كوالا لامبور، 28 و 29 شباط/فبراير 2020

البرنامج

28 شباط/فبراير 2020

الجلسة الافتتاحية

16:00-15:30

المكان: القاعة 6 A، مركز كوالا لامبور للمؤتمرات

بيانات يذلي بها:

شيخ نيانغ

ممثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني

لحقوقه غير القابلة للتصرف

ورئيس اللجنة

وممثل السنغال الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك

ستيفان بريسندر

ممثل الأمين العام

ومنسق الأمم المتحدة المقيم في ماليزيا

رياض منصور

ممثل دولة فلسطين

والمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

ألقى الكلمة الرئيسية:

مهاتير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

استراحة

الجلسة العامة الأولى

18:00-16:00

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة

المكان: القاعة 6 A، مركز كوالا لامبور للمؤتمرات

دلال عريقات

أستاذة العلاقات الدولية، الجامعة العربية الأمريكية

والمستشارة لدى مكتب رئيس وزراء دولة فلسطين

(عن طريق التداول بالفيديو)

أليكس كين

خبير في شؤون الشرق الأوسط

عمر الدجاني

أستاذ القانون، جامعة المحيط الهادئ

والمستشار القانوني السابق لدى منظمة التحرير الفلسطينية

عبد الرحمن آيتي

مدير الشراكات الاستراتيجية، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

29 شباط/فبراير 2020

الجلسة العامة الثانية

12:00-9:00

عمل المجتمع المدني

المكان: القاعة 6 A، مركز كوالا لامبور للمؤتمرات

دعاء قريع

رئيسة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

(عن طريق التداول بالفيديو)

أكرم النتشة

منظمة شباب ضد الاستيطان، فلسطين

(عن طريق التداول بالفيديو)

أنغ سوي تشاي

ناشطة منذ فترة طويلة من أجل فلسطين، مقرها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الغداء

حفل استقبال على شرف رئيس اللجنة

الجلسة العامة الثالثة

17:00-14:00

الدعم الإقليمي لحقوق الفلسطينيين

المكان: القاعة 6 A، مركز كوالا لامبور للمؤتمرات

شاندرا مظفر

رئيس الحركة الدولية من أجل عالم عادل، ماليزيا

زليخة إسماعيل

مؤسسة بيردانا للسلام العالمي

سارة صالح

الشبكة الأسترالية للدفاع عن فلسطين

ستيوارت وارد

حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني التايلندية

الجلسة الختامية

17:00-16:45

المكان: القاعة 6 A، مركز كوالا لامبور للمؤتمرات

بيانان يدلي بهما:

رياض منصور

ممثل دولة فلسطين

والمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

نظيرة عثمان

ممثلة ماليزيا

ونائبة الأمين العام، وزارة الشؤون الخارجية، ماليزيا

المرفق الثاني



المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين

دعم جنوب شرق آسيا لحقوق الشعب الفلسطيني

كوالا لامبور، 28 و 29 شباط/فبراير 2020

موجز الرئيس

عقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين "دعم جنوب شرق آسيا لحقوق الشعب الفلسطيني" في كوالا لامبور يومي 28 و 29 شباط/فبراير 2020، تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بالتعاون مع حكومة ماليزيا ومؤسسة بيردانا للسلام العالمي. وقبل الجلسة الافتتاحية، عقد وفد اللجنة اجتماعا ثنائيا مع مهاتير بن محمد، رئيس وزراء ماليزيا.

وشارك في هذا المؤتمر خبراء فلسطينيون ودوليون، وجهات فاعلة في المجتمع المدني في جنوب شرق آسيا، كمساهمة في تعبئة الجهود دعما لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وتناول المؤتمر صعوبة حياة الفلسطينيين تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، مشددا على ضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة ترمي إلى وقف الاتجاهات السلبية ميدانيا وتشجيع التوصل إلى حل شامل وعادل يقوم على وجود دولتين، وهو حل طالما حظي بتأييد المجتمع الدولي.

وخلال الجلسة الافتتاحية، اعترف شيخ نيانغ (السنغال)، رئيس اللجنة، بالدعم المبدئي الطويل الأمد الذي قدمته شعوب جنوب شرق آسيا لسعي الشعب الفلسطيني إلى التحرر من القمع والاحتلال. فالطريق إلى تحقيق حل عادل واضح: ألا وهو إنشاء دولتين - إسرائيل وفلسطين - على أساس حدود عام 1967، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. بيد أن الاحتلال حال دون التوصل إلى حل عادل لأنه استغاث من الظلم السائد في الواقع الراهن، مما يعزز نظام الاستغلال والمصادرة والضم. ويصور الكثيرون النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أنه نزاع عرقي أو ديني. والحال أنه نزاع بين أولئك الذين يقفون إلى جانب الحق والعدالة وأولئك الذين يستفيدون من الروايات الزائفة والقمع. ولكن ثمة أيضا إسرائيليين يسعون إلى إيجاد سبيل نحو حل عادل يكفل الحرية والكرامة للجميع. وهم حلفاؤنا.

وأعاد ستيفان بريسنر، منسق الأمم المتحدة المقيم في ماليزيا الذي يمثل الأمين العام، في بيانه الافتتاحي، تأكيد التزام الأمم المتحدة بمساعدة أطراف النزاع على التغلب على المآزق الحالي والعودة إلى مفاوضات مجدية لإنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين. وأشار إلى أن اللجنة عقدت ذلك المؤتمر في أوقات توتر في الشرق الأوسط، وذكر أن الحاجة تقتضي التوصل إلى حل سياسي أكثر من أي وقت مضى. وقال

إن موقف الأمم المتحدة من ضم الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، إذا ما تم تنفيذ هذا الضم، لن يكون غير قانوني بموجب القانون الدولي فحسب، بل سيغلق الباب أيضاً أمام المفاوضات وسيُمثل ضربة قاصمة لأفاق التوصل إلى حل عملي يقوم على وجود دولتين. وسيكون له أيضاً تداعيات سلبية في جميع أنحاء المنطقة، وسيقوض بشدة فرص السلام. وقال إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة في ذلك العام تشكل فرصة لدعم قيم ميثاق الأمم المتحدة من أجل النهوض بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وأبرز رياض منصور، ممثل دولة فلسطين والمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، العلاقة القوية تاريخياً بين فلسطين وماليزيا. وانتقد بشدة المقترحات التي قدمها دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والتي وصفها بأنها استمرار لسياسة سبق أن شهدت الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ذات السيادة، ونقل سفارة الولايات المتحدة إلى مدينة القدس. وهذه الإجراءات تنتهك القانون الدولي وتتعارض مع قرارات مجلس الأمن. وقال إن الدفاع عن القدس مسؤولية جماعية تقع على عاتق الجميع، مناشدا الإخوة والأخوات في ماليزيا أن يهبوا لإغاثة الفلسطينيين. فجميع الفلسطينيين فردا فردا لن يقبلوا المقترحات التي من شأنها تقسيم الأرض الفلسطينية. وذكر أن فلسطين لا تبحث عن خطة جديدة، مضيفا أن ما تحتاجه ليس خطة جديدة، بل آلية لتنفيذ الاتفاقات القائمة وقرارات الأمم المتحدة. وأشار إلى ضرورة الوحدة الفلسطينية. وقال إن على فلسطين أن ترتب شؤونها الداخلية، ودعا إلى إجراء انتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وذكر مهاتير بن محمد، رئيس وزراء ماليزيا، في كلمته الرئيسية، أن الدول القوية والجهات التي نصبت نفسها مدافعة عن العدالة والحرية والديمقراطية تلتزم الصمت إزاء معاناة الشعب الفلسطيني، أو الأسوأ من ذلك، هي طرف في ارتكاب المظالم والأعمال الوحشية التي يتعرض لها الفلسطينيون. وأشار إلى أن موضوع المؤتمر هو "دعم جنوب شرق آسيا لحقوق الشعب الفلسطيني"، وقال إنه يبرز بكفاءة الرسالة الرئيسية المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني، بما يتسق ويتماشى مع ما تمثله الأمم المتحدة. وفي إطار توجيه الانتباه إلى الإنجازات الملحوظة التي حققتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، حث الدول الأعضاء في التكتل على ألا تواصل تعاونها مع الفلسطينيين في الشؤون السياسية والاقتصادية فحسب، بل أيضاً في السعي لتحقيق العدالة والسلام من أجلهم. وقال إن صوته الجماعي ينبغي أن ينشر جبهة موحدة دعماً لحقوق الفلسطينيين. فذاك هو الغرض الرئيسي من مؤتمر السلام.

وفيما يتعلق بمقترحات الولايات المتحدة، قال السيد بن محمد إنها تؤيد وتثبت موقف إسرائيل دون أي محاولة للحوار أو التفاوض مع ممثلي الفلسطينيين من الضفة الغربية أو غزة. وفي هذا الموقف استخفاف بالجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل للأزمة الإسرائيلية الفلسطينية المستمرة، خلافاً للحل القائم على وجود دولتين، وهو موقف لا يحترم الاتفاقات والالتزامات التي سبق التوقيع عليها. وإذا ما نفذت هذه المقترحات، فستبني إسرائيل ضم جميع مستوطناتها غير القانونية التي كانت من قبل متناثرة في جميع أنحاء الضفة الغربية والحوض الزراعي الواسع لغور الأردن. وماليزيا مصممة على موقفها الداعم لإقامة دولة فلسطين المستقلة من خلال حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

وخلال حلقة النقاش الأولى، التي تناولت موضوع "الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة"، ناقش المتكلمون كيفية تأثير إعلان مقترح الولايات المتحدة على الحالة ميدانياً وعلى الجهود الدولية الرامية إلى حل النزاع. فنسبة 94 في المائة من الفلسطينيين ترفض الخطة لأنها لا ترقى إلى الحد الأدنى من توقعاتهم.

وتنفيذها سيحرم الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية، ويصادر المزيد من الأراضي الفلسطينية، ويخدم في نهاية المطاف مصالح إسرائيل. فجوهر الخطة ليس اتفاقاً بين إسرائيل والفلسطينيين، وإنما هو اتفاق بين إسرائيل والولايات المتحدة. وهذا دليل على أن الولايات المتحدة قد تخلت عن دورها كوسيط. غير أن المشاركين ذكروا أن المطلوب ليس فقط فهم محتوى مقترح الولايات المتحدة المتألف مما يربو على 180 صفحة بل أيضاً التوصل إلى بلورة عرض مضاد مفصل.

وداخل الولايات المتحدة، زعزعت الخطة الوضع الراهن الذي يتيح لإسرائيل الاعتماد دائماً على دعم الحزبين. فالآن، يعارض جميع المتنافسين الديمقراطيين على الرئاسة مقترح الولايات المتحدة، مؤكدين على دعم الحل القائم على وجود دولتين، وهو ما ستسفه الخطة فعلياً. وهكذا، فإن مستقبل الخطة، وسياسة الولايات المتحدة بشأن قضية فلسطين، يرتفعان بنتائج انتخابات عام 2020.

وداخل المجتمع الدولي، من المهم التركيز على مبادئ القانون الدولي. فعلى سبيل المثال، قدمت لجنة القانون الدولي مثالا واحدا فقط لنوع العمل الذي ينبغي أن تمتنع عن إتيانه الدول: ألا وهو الاعتراف الرسمي أو غير الرسمي بشرعية محاولة فرض السيادة على إقليم عن طريق إنكار حق الشعوب في تقرير المصير. وسيكون من الصعب التوصل إلى وصف أكثر ملاءمة للأعمال التي تقوم بها إسرائيل في الضفة الغربية، وينبغي أن تستخدم الجهات الناصرة للحل القائم على وجود دولتين هذه الحجج. ودعا متكلمون آخرون إلى تعزيز مبادرات المجتمع المدني مثل المقاطعة وسحب الاستثمارات، باعتبارها تكملة للعمل الجماعي الذي تقوم به الحكومات، والذي ينبغي أن يشمل أيضا فرض جزاءات على إسرائيل.

وشكلت الحالة فيما يتعلق بالأونروا محورا آخر من محاور الاهتمام في المناقشة. فقد فوجئت الوكالة بقرار الولايات المتحدة قطع تمويلها لأن الكيانين وقعا مؤخراً في عام 2017 على اتفاق بشأن استمرار التمويل. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، جرى تجديد ولاية الأونروا لمدة ثلاث سنوات أخرى، ولكن ثمة ما يدعو إلى القلق من محاولات لإجراء تغييرات جوهرية في الولاية في الفترة التي تسبق التجديد التالي، في عام 2022.

وفي حلقة النقاش الثانية المتعلقة "بعمل المجتمع المدني"، عرض المتكلمون مختلف الحملات المناهضة للاحتلال في الأرض الفلسطينية. ومن بينها المقاومة الشعبية بدون عنف لتوعية العالم بالفصل العنصري الذي يعيشه الفلسطينيون، وحملات لتدريب الفلسطينيين على كيفية توثيق الجرائم التي ترتكبها القوات الإسرائيلية ونشرها على وسائل الإعلام لمواجهة الجنود والمستوطنين الذين ينكرون قيامهم بانتهاكات، ومشاريع الحفاظ على بساتين الزيتون. ويتطلع ممثلو المنظمات غير الحكومية الفلسطينية إلى الاتصال المستمر مع نظرائهم في جنوب شرق آسيا.

ودعا المتكلمون الفلسطينيون المجتمع الدولي إلى المساعدة على وضع حد للإفلات من العقاب الإسرائيلي، وتطبيق القانون الدولي والعدالة، وإعمال حقهم في تقرير المصير، والمجاهرة برفض خطة ترامب. وقال أحد المتكلمين إنهم لا يطلبون حقوقاً أكثر من غيرهم من حقوق الإنسان، ولكنهم لا يقبلون حقوقاً أقل من غيرهم.

وشاطرت متكلمة أخرى تجربتها في تقديم الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني على مدى العقود الأربعة الماضية، بدءاً من العمل مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني كجراحة عظام تساعد الفلسطينيين في لبنان على تنظيم الإغاثة الموجهة إلى قطاع غزة.

وأقر المتكلمون بأن الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية، وعزلة قطاع غزة عن الضفة الغربية، يجعلان من الأصعب على منظمات المجتمع المدني تعبئة الموارد. وأشاروا إلى أن إسرائيل تستفيد من الاحتلال، في حين يعاني الاقتصاد الفلسطيني منه. وفيما يتعلق بالخيارات المتاحة للدعم في جنوب شرق آسيا، لئن كان من الصعب على منظمات المجتمع المدني الماليزية أن تأتي وتقدم المساعدة للفلسطينيين بسبب القيود المفروضة في ظل الاحتلال، فإن بإمكانها أن تساعد على تثقيف الجمهور في بلدانها وفي المنطقة بشأن قضية فلسطين.

أما حلقة النقاش الثالثة التي ركزت على موضوع "الدعم الإقليمي لحقوق الفلسطينيين"، فقد حددت بإيجاز الكيفية التي دعمت بها حكومات المنطقة القضية الفلسطينية عموماً. فعلى مستوى المجتمع المدني، ثمة دعم صريح في بعض البلدان، ودعم ضمني، على الأقل، في بلدان أخرى. ومنذ بلوغ الدعم الذي قُدِّم للشعب الفلسطيني في جنوب الكرة الأرضية ذروته في الستينات والسبعينات، عززت إسرائيل نفوذها من خلال ارتباطها بازدهار النظام الرأسمالي، في حين انخفض دعم جنوب شرق آسيا للفلسطينيين.

وتدافع منظمات محلية، مثل مؤسسة بيردانا للسلام العالمي، عن القضية الفلسطينية بعقد منتديات، واستخدام وسائل الإعلام، ودعم المشاريع - بما في ذلك تركيب قنوات الصرف الصحي وتحلية المياه وإنشاء مختبرات حاسوبية في الجامعات - في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقامت المؤسسة ببناء رياض أطفال، وشرعت في إقامة مركز لتأهيل الفلسطينيين الذين أصيبوا خلال احتجاجات مسيرة العودة الكبرى في غزة.

ويمكن أن يتخذ المجتمع المدني مبادرات عديدة، منها تدابير لمواجهة سعي إسرائيل إلى "محو الذاكرة" الفلسطينية - أي تدمير الذاكرة الفردية والجماعية في محاولة لنسف الحضارة والهوية الفلسطينيتين - وكذلك التصدي لإفلات إسرائيل من العقاب عن طريق إنشاء محاكم، الأمر الذي قد يكون حافزاً للمحكمة الجنائية الدولية لكي تتخذ الإجراءات اللازمة. ويمكن أن تؤدي الجهود الجماعية إلى نتائج مؤثرة من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وحاجّ متكلمون بأن هناك الكثير مما يمكن تعلمه من النظراء الأوروبيين، بما في ذلك بشأن حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض جزاءات عليها.

وتشارك مجموعات أخرى، مثل شبكة أستراليا للدفاع عن فلسطين، في بناء القدرات وتشكيل تحالفات وطنية وإقليمية، مما يساعد على إيجاد رؤى جديدة ويوضح المشاكل على نحو أفضل. وبدأت المنظمة العمل مع الشباب الفلسطينيين في أستراليا ونيوزيلندا، حيث نظمت حلقات دراسية شبكية فردية ومعسكرات تدريب، ونظمت أيضاً زيارة للبرلمانيين الأستراليين إلى فلسطين. وتدارس المشاركون في حلقة النقاش التدابير التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني اتخاذها للتأثير في السياسات الحكومية بشأن فلسطين.

وفي الجلسة الختامية، قال رياض منصور (فلسطين) إن دولة فلسطين تتطلع إلى المزيد من التبادلات الرفيعة المستوى لوجهات النظر مع ماليزيا. وحث الدول على تحمل المسؤولية لإبطال مقترحات الولايات المتحدة الحالية ودعم توافق الآراء الدولي لإنهاء الاحتلال، على أساس حدود ما قبل عام 1967. وكما قال الأمين العام دائماً، لا توجد خطة احتياطية فيما يتعلق بحل الدولتين. فتنفيذ الخطة العالمية هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق الجميع، الفلسطينيين وغيرهم.

وأعربت نائبة الأمين العام لوزارة خارجية ماليزيا، السيدة نظيرة عثمان، عن أملها في أن يجد المجتمع الدولي حلاً دائماً يقوم على وجود دولتين ويتيح للجانبين العيش جنباً إلى جنب في سلام. وذكرت أنها ترحب بقائمة الشركات التي تتعامل مع المستوطنات والتي نشرتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق

الإنسان، وحثت جميع البلدان على أن تلقي نظرة فاحصة على هذه القائمة. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. والمحكمة الجنائية الدولية مستعدة لفتح تحقيق في جرائم الحرب المزعومة التي ارتكبتها إسرائيل. والمجتمع الدولي لا يسعه أن يقف مكتوف الأيدي، وهو يرى الفلسطينيين يُقتلون وأراضيهم تُصادر؛ فيجب عليه العمل على حشد جهوده لكفالة أن تظل قضية فلسطين مدرجة على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة.

ملاحظة: يراد بهذا الموجز تقديم صورة عامة عن مداولات المؤتمر. وستُصدر شعبة حقوق الفلسطينيين في الوقت المناسب تقريراً مفصلاً يشمل المسائل المحددة التي جرى تناولها خلال جلسات التحاور.
